الانتخابات القادمة فى الجزائر

رهان بين السلفية .. والمعاصرة

الانتخابات التشريعية التى تجرى فى الجزائر فى السادس والعشرين من هذا الشهر ، ستكون لها دلائل بالغة الاهمية بالنسبة للجزائر بشكل خاص ، وبالنسبة للتجربة الديموقراطية فى العالم العربى بوجه عام . فهذه الانتخابات تجرى لأول مرة فى ظل نظام التعددية الحزبية منذ استقلال الجزائر فى عام ١٩٦٢ .

فمنذ الاستقلال كان الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطنى) يحتكر السلطة فى البلاد ، وكان مجرد الحديث عن راى مخالف ، او اجتهاد مخالف ، يعتبر جريمة لقلب النظام ، يتعرض مرتكبوها للاعتقال والتعذيب ..

تحليل :
احمد طلعت

وانتهى الكبت والقهر فى الجزائر بقيام الانتفاضة الشعبية فى الخامس من اكتوبر سنة ١٩٨٨ وهى الانتفاضة التى قام الشعب فيها بإحراق عدد من المنشئات العامة ، ومن بينها مقرات الحزب الحاكم فى طول البلاد وعرضها ، كما هاجمت المظاهرات العارمة مساكن بعض رموز النظام الحاكم .

وادرك الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد - بوعى عميق بحركة التاريخ - ان هذه الانتفاضة فى حقيقتها كانت دعوة الى الديموقراطية وحرية التعبير ، وان الأزمة كانت ازمة نظام ، ولم تكن ازمة طعام ، كما اراد البعض أن يصورها ..

وهكذا صدر دستور فبراير عام ١٩٨٩ على اساس التعددية الحزبية ، وكفالة الحريات العامة ، ومن بينها الحق فى الاضراب .

وخلال الشهور التى تلت صدور الدستور الجديد قام فى الجزائر اكثر من ستين حزبا سياسيا يمثلون مختلف التيارات السياسية من اقصى اليمين الى اقصى اليسار ، فلم يشترط القانون لقيام الاحزاب اكثر من توقيع ١٥ مواطنا على طلب تأسيس الحزب ..

وكانت الجزائر هى الدولة الوحيدة فى العالم العربى التى سمحت بقيام الاحزاب الاسلامية ، رغم ماتسبب عنه قرارها هذا من حساسية شديدة فى كثير من البلاد العربية الاخرى ، وعلى وجه الخصوص من جارتيها تونس والمغرب ، وهما دولتان - رغم التعددية الحزبية فيهما - تحظران قيام الاحزاب الاسلامية ، بل وتعتبر انها خطر على قضية الديمقراطية ذاتها

وفى انتخابات المجالس البلدية التى جرت فى الجزائر بعد دستور ١٩٨٩ حققت الجبهة الاسلامية للانقاذ نجاحا باهرا ، وسيطرت على معظم مجالس البلديات ، مستغلة فى ذلك كفاءتها البالغة فى تنظيم وتجنيد أعضائها من جهة ومن جهة اخرى الشعور العام بالعداء لجبهة التحرير الوطنى التى احتكرت السلطة منذ الاستقلال ، وفشلت فى حل المشكلات الرئيسية التى تعانى منها الجزائر ، وفى مقدمتها مشاكل الاسكان ، والبطالة ، وارتفاع الاسعار .

لكن الجبهة الاسلامية للانقاذ مالبثت ان فقدت الكثير من شعبيتها من خلال ممارساتها بعد نجاحها الساحق فى انتخابات البلديات ، فلم يكن فى مقدور الجبهة - فى ظل الازمة الاقتصادية المستعصية - ان تحقق أية نتائج فى حل المشاكل الاجتماعية ، وكلها مشاكل يحتاج حلها الى اموال لايقوى الاقتصاد الجزائرى على تدبيرها . كما ان ممارسات الجبهة الاسلامية فى البلديات قد افرزت ردود فعل عكسية لدى قطاعات كبيرة من الشعب الجزائرى ..

فدعوة الجبهة الى تقليص دور المرأة فى المجتمع الجزائرى ، والمطالبة بمنعها من حق العمل ، والزامها بلبس الحجاب ، ادى إلى ان تتجمع المرأة الجزائرية فى جبهة معادية لجبهة الانقاذ .

والحاح الجبهة على تطبيق الشريعة الاسلامية - بالمفهوم الضيق - واعتبار اللغة العربية وحدها اللغة المسموح باستعمالها فى البلاد ، قد ادى الى مواجهات حادة مع الجزائريين الذين ينتسبون الى قبائل البربر ، وهم يمثلون حوالى ثلث الشعب الجزائرى ، ويعتزون اعتزازا كبيرا بلغتهم وتراثهم الأمازيرى ..

كما أن الشرائح الكبيرة من المثقفين الجزائريين الذين يؤمنون بالديموقراطية - وفقا لطرازها الغربى ، والفرنسى بوجه خاص - قد اصبحوا هم الآخرون فى صفوف الجبهة المعادية للجبهة الاسلامية للانقاذ .

وادركت الجبهة الاسلامية كل هذه التحولات وهى تستعد للانتخابات البرلمانية التى كان من المقرر أن تجرى فى شهر يونيو من هذا العام ، وايقنت ان فرصها للفوز بالاغلبية فى تلك الانتخابات قد اصبحت معدومة ، بل ان نتائج هذه الانتخابات - لو اجريت فى موعدها المقرر - سوف تحكم على مستقبلها السياسى فى البلاد لسنوات طويلة قادمة ، وتقلص من دورها على الساحة السياسية .

وارتكبت الجبهة الاسلامية اكبر اخطائها عندما قررت الدخول مع السلطة فى مواجهة دامية ، فاعلنت الاضراب العام لتعطيل اجهزة الدولة ومنشئاتها الاقتصادية ، وتقدمت بعدة مطالب يستحيل القبول بها ، ومن بينها استقالة رئيس الجمهورية ، وحل مجلس الشعب القائم ، واجراء انتخابات رئاسية مسبقة تتزامن مع الانتخابات التشريعية وهو ما يعنى حدوث فراغ دستورى يسمح للجبهة بالسيطرة على السلطة دون انتخابات ..

وسقط القناع عن اهداف الجبهة الاسلامية ، عندما نظمت مظاهرات فى كافة انحاء البلاد تحمل لافتات مكتوب عليها عبارة تسقط الديموقراطية .. ! ! أو شعار يقول : لاميثاق ولا دستور .. قال الله وقال الرسول .. ! !

وتصاعدت المصادمات الدامية بين المتظاهرين واجهزة الأمن ، وانتهت - الى جانب الضحايا من الجانبين - الى فرض الاحكام العرفية ، ونزول دبابات الجيش الى الشوارع ، وتأجيل موعد الانتخابات التشريعية ..

وتحت ضغط القوى الديمقراطية ، اعلنت الحكومة عن تعديلات فى قوانين الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية ، والتزمت بموعد جديد لاجراء الانتخابات وهو يوم السادس والعشرين من شهر ديسمبر الجارى .

وحتى هذه اللحظة ، وبالرغم من ان اعضاء الجبهة الاسلامية للانقاذ قد تقدموا بأوراق ترشيحهم فى معظم الدوائر ، فان الجبهة لم تعلن رسميا عن موقفها من هذه الانتخابات . سواء بالمشاركة او المقاطعة .. ! ! ولعل الجبهة بموقفها هذا تحاول ان تمسك العصا من وسطها ، لتستطيع بعد ظهور نتائج الانتخابات ان تلعب بالورقة الرابحة ، فإن هى حققت الحصول على اغلبية ، ادعت انها شاركت فى الانتخابات ، وانها حصلت على تأييد شعبى واسع .. وان كانت الهزيمة من نصيب المرشحين الذين ينتمون الى الجبهة ، اعلنت انهم قد خاضوا الانتخابات بصفتهم الشخصية ، وان موقف الجبهة الرسمى كان المقاطعة ، وبالتالى فان الهزيمة ليست موجهة لها .. ! !

وقد قلنا ان نتائج هذه الانتخابات هامة على المستوى الجزائرى بقدر اهميتها على المستوى العربى ، وذلك ان القوى السياسية فى الجزائر تعتبر ان المعركة فى حقيقتها هى معركة القوى الديموقراطية من اجل تجنيب البلاد شر الوقوع بين مخالب الحزب الواحد من جديد ، ولافرق - لدى هذه القوى - ان يكون الحزب الواحد هو جبهة التحرير الوطنى ، أو الجبهة الاسلامية للانقاذ ، خصوصا بعد ان تمردت هذه الاخيرة على قواعد اللعبة الديموقراطية ، واعلنت صراحة رفضها للديموقراطية ، ونادت فى مظاهراتها بسقوطها .. ! !

وعلى المستوى العربى ، فان نتائج الانتخابات التشريعية القادمة فى الجزائر سوف تحسم الرهان بين الانظمة التى رفضت - منذ البداية - السماح بقيام الاحزاب الاسلامية ، وبين الانظمة التى اعتقدت - ربما بحسن نية - ان الديموقراطية تعنى حق جميع الآراء فى التعبير عن نفسها تحت مظلة احزاب شرعية ، حتى وان كانت احزابا اسلامية .

وفى كل الاحوال ، ومهما كانت نتيجة الانتخابات التشريعية القادمة فى الجزائر ، فان ائتلافا سوف يفرض نفسه على الساحة الجزائرية بين القوى الديموقراطية من ناحية ، والجبهة الاسلامية للانقاذ من جهة اخرى ، بهدف ان لاتشترك - أو تنفرد - الجبهة الاسلامية بالحكم فى الجزائر .